مشروع قمامة القاهرة

لسعادة محمود توفيق حفناوى باشا
المستشار الفنى لوزارة الزراعة

لا تزال قمامة القاهرة إلى الآن مباءة للقاذورات والميكروبات والديدان الضارة وأنواع الحشرات. وعلى الأخص الذباب، وتتربى عليها الحدءات والغربان والجرذان مما يجعلها مصدراً دائماً لكثير من الأمراض تنتقل عدواها بواسطة هذه الحيوانات، وكذلك بمن يتجمع حولها من أشخاص يقومون بفرز الأشياء النافعة فيها فيتلوثون بما فيها من ميكروبات وديدان، ثم ينقلون الأمراض التى تنشأ عنها إلى أفراد أسرهم وسواهم من الناس.

وإهمال القمامة فضلا عما فيه من أضرار صحية خطيرة ينطوى أيضاً على ضياع مقدار كبير من السماد العضوى الصالح للمزروعات، ولاسيما الخضر والفاكهة ويقدر بنحو خمسمائة طن يومياً أى ما يكفى لتسميد نحو ٢٠٠٠٠ فدان سنوياً، وهو تقريباً مجموع مساحة الخضر والفاكهة فى المناطق المجاورة لمدينة القاهرة، وهذا علاوة على ما فى القمامة من عظام وجلود ومعادن وألياف ... الخ. تفرز منها وتستعمل فى أغراض الصناعة.

* * *

وفيما يلى خلاصة لأهم الأدوار التى تعاقبت على مشروع تحويل قمامة القاهرة إلى سماد، أو على الأصح العقبات التى تعثر فيها المشروع مدة السبع سنوات الأخيرة.

ففى عام ١٩٣٩ فكرت وزارة الزراعة فى الإفادة من هذه القمامة وتحويلها إلى سماد عضوى بمعاملتها بسائل المجارى من الجبل الأصفر بعد نقلها على خط سكة حديد ينشأ لهذا الغرض بين القاهرة والجبل الأصفر. وأدرج فى ميزانية عام ١٩٤٠-١٩٤١ مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه للشروع حالاً فى تنفيذ المشروع، ووافق مجلس الوزراء على ذلك بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٠.

ولكن بعد استقالة الوزارة استبعد هذا المبلغ البسيط من الميزانية بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٤٠ بحجة الاقتصاد.

ثم تداولت المشروع عدة لجان تضم ممثلى وزارات: الزراعة والصحة والأشغال والتجارة والمواصلات، وكانت تشرف على هذه اللجان لجان عليا من بعض أصحاب المعالى

الوزراء المختصين ، وقتلت هذه اللجان العديدة المشروع بحثاً وتمحيصاً ، وأصدرت فى شأنه عدة قرارات بعضها فى صيغة صريحة حازمة للبدء بالتنفيذ ، ولكن أحداً من هذه القرارات لم ينفذ إلى الآن بسبب ما كان ينبت من عقبات فى طريقه هنا وهناك .

فتارة تعترض وزارة الصحة على صلاحية الموقع الذى يختار لتحويل القمامة ، وتارة يجىء الاعتراض من ناحية مصلحة السكة الحديد لعدم إمكانها مد خطوط حديدية فى الظروف الحالية ، وحينئذ يتجه التفكير إلى النقل بواسطة السيارات ، ثم يظهر أن هذ الوسيلة متعذرة كذلك لنفس الأسباب ، وحيناً يقف التنفيذ بحجة عدم تبين أى الطريقتين أفضل لتحويل القمامة إلى سماد ، أهى معاملتها بالمساه العادى أم بسائل المجارى حتى إذا تبين رجحان الطريقة الثانية قامت صعوبة مد المواسير اللازمة لتوصيل مياه المجارى إلى موقع القمامة . وهنا تشتبك صعوبة اختيار موقع قريب من محطة المجارى اقتصاداً فى المواسير ، بصعوبة اعتراض وزارة الصحة على أى موقع يكون قريباً نسبياً من مدينة القاهرة ، وتحتيم اختيار هذا الموقع فى الجهة القبلية من المدينة ، فإذا ما اهتدى إلى الموقع المناسب صحياً قامت مصلحة الآثار تعترض بشدة على هذا الاختيار بحجة غناء الموقع بالآثار ، وهكذا تعثر المشروع فى جميع خطواته بكافة العقبات ولم يلق من هذه اللجان العديدة فى كل الأوقات ما يستحقه من عناية واهتمام .

* * *

وقد تقدمت إلى الحكومة للقيام بهذا المشروع بعض الشركات التى تحضر السماد العضوى من القمامة بطريقة تعرف باسم « بجيانوبيكر » وأساسها تخمير القمامة فى صوامع اسطوانية مغلقة ولا يجرى فرز ما تحتوى عليه من مواد نافعة إلا بعد إتمام عملية الاختمار ، وهى طريقة يمكن القول بأنها مقبولة إلى حد كبير من الناحية الصحية ، لأن ارتفاع درجة الحرارة كثيراً فى الصوامع أثناء عملية الاختمار الهوائى واللاهوائى كفيلة بالقضاء على الجراثيم والديدان والحشرات الموجودة بالقمامة .

على أنه لوحظ على هذه الطريقة من الناحية الصحية أن السماد فى أعلا الصوامع يحتوى على ميكروب B. Coli وبرجع رجوع ذلك إلى أن التعقيم لا يصل إلى نهاية الصوامع ولكن ليس من المتعذر تلافى هذا النقص . كما لوحظ أن السماد الناتج لا يكون متحللا بدرجة كاملة مما ينقص من قيمته السمادية . وقد يساعد على تلافى هذا العيب عمل فرز جزئى سريع لبعض المحتويات غير القابلة للتخمر قبل إلقاء القمامة فى الصوامع .

لقد ثبت من تجارب الماضي أن نصيب الحكومة من النجاح ضئيل عند قيامها بمثل هذه المشروعات ذات الصبغة التجارية ، فيحسن أن تكل إلى إحدى الهيئات أو الشركات القيام بمشروع تمويل القمامة إلى سماد عضوى على أساس طريقة بجيانو بيكر ، وأن تحيط المشروع بكافة الضمانات التى تكفل استخراج سماد جيد خال من الأضرار الصحية للانسان والحيوان ، على أن تقتصر مهمة الحكومة على الرقابة فقط.

وكل شيء يعمل فى هذا السبيل ميسور مع العزم والرغبة الصادقة ، وفيه فائدة مزدوجة من الناحية الزراعية والناحية الصحية . أما ترك القمامة تهدد مدينة القاهرة بالأمراض فإهمال لا مبرر له ولا يكاد يوجد له نظير فى أى جزء من أجزاء العالم المتحضر .

وفى هذه الحالة تعين لجنة من وزارات : الزراعة والأشغال والصحة والمواصلات والمالية للاتصال بمندوبى الشركة التى تقدمت بالاقتراح والاتفاق معها على الشروط التى تضمن سير العمل سيراً حسناً يكون فى صالح البلاد ، على أن تحدد مدة معينة لتقديم تقريرها.